

المرضى: بين النظام الرأسمالي ونظام الخلافة

كشف رجل الأعمال الصادق حاج علي، وكيل شركة (بيكو)، عن تقديمهم أجهزة تنفس اصطناعي (Ventilators) هدية لوزارة الصحة الاتحادية؛ للمساهمة في علاج مرضى فيروس كورونا، إلا أن الأجهزة لم تجد طريقها إلى المرضى وظلت قابعة بمطار الخرطوم لمدة شهر، ولم تخلصها وزارة الصحة وتسلمها لمستشفى إبراهيم مالك في وقت يموت فيه يومياً مرضى بكورونا بسبب نقص أجهزة التنفس.

وقال حاج علي، في صفحته على فيسبوك: "لم نكن نرغب إطلاقاً في أي نوع من أنواع النشر اتقاءً لأي شبهة رياء لعمل، كنا نتمنى أن يبتدئ وينتهي بكل هدوء وصمت، لذلك انتظرنا فترة تجاوزت الشهر الكامل، ولكن رأينا أنه قد آن الأوان ليعلم الجميع كيف تُدار الأمور"، وأضاف: "بما أن الأجهزة مصنعة بواسطة الشركة التي نمثلها في السودان (Beko)، تم الاتفاق على التبرع بعدد ٤ أجهزة بقيمة بلغت حوالي ٢٦ ألف دولار للجهاز، فضلاً عن قيمة الشحن الجوي التي بلغت عدة آلاف من الدولارات. أيضاً تم التبرع بعدد عشرين جهاز تكييف (split units) بقيمة إجمالية حوالي ثلاثة ملايين ومئتي ألف جنيه، إيماناً منا - شركة بيكو ووكلائها في السودان وشركة ايسانس للتجارة - بضرورة المساعدة في التخفيف من الآثار الكبيرة للجائحة في السودان".

وأكد حاج علي، تواصلهم مع وزارة الصحة عن طريق منظمة "صدقات" لترتيب أمر توزيع أجهزة التكييف إلى المستشفيات المختلفة حسب حاجتها، وتم الاتفاق على شحن "الفتنليتورز" مباشرةً باسم مستشفى إبراهيم مالك؛ وذلك للحاجة الماسة لها، وعشماً في سهولة إجراءات تخليصها من المطار كونها مرسله لجهة حكومية، وأوضح أن الشحنة وصلت مطار الخرطوم يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وأنهم أخبروا الوزارة بوصول الشحنة في اليوم ذاته، وقال: "كان يحدونا الأمل في أنها سوف تكون تحت خدمة المرضى خلال ساعات، نسبةً للظرف الطارئ الموجود والنقص الحاد فيها وفي غيرها من التجهيزات، الأمر المعلوم لدى الجميع... وظللنا في حالة تواصل مستمر لمعرفة سبب التأخير في عدم تخليصها بعد مرور أيام من وصولها، وعرضنا عليهم استعدادنا الكامل بالتكفل بسداد قيمة الرسوم الجمركية إذا كان التأخير بسبب انتظار إجراء حكومي لإعفاء جمركي أو تصديق أو خلافه، لإخراجها في أسرع وقت حتى نتخدم أكبر عدد من المرضى بدلاً من وجودها في مخازن المطار".

ومضى بالقول: "خلاصة الأمر أن الفتنليتورز موجودة بمطار الخرطوم حتى لحظة كتابة هذه السطور"، وتأسف حاج علي واعتذر؛ لنشره الموضوع، وقال: "يتملكنا شعور مختلط من الخجل أمام الشركة الأجنبية التي ساهمت معنا بالنسبة الكبيرة في التبرع بالأجهزة، لأنهم من خلال المتابعة للشحنة يعلمون أنها موجودة بالمطار، فضلاً عن شعورنا بالحسرة والألم ونحن نسمع يومياً بحالات الوفيات العديدة، وأفدح ما في (كوكتيل) هذه الأحاسيس المختلطة هو إحساسنا الكامل بفقدان الأمل في الإصلاح قولاً واحداً". وختم حاج علي حديثه: "نسأل الله أن يغطي برحمته على الشعب السوداني، فمن الواضح أن الحكومة لها ملفات أخرى ذات أولوية؛ مقدمة على حياة وصحة وأمن المواطن المغلوب على أمره! والله المستعان" (صحيفة السوداني ١١/١٢/٢٠٢٠م).

يموت الناس في عربات الأجرة والبيوت وعلى الطرقات في رحلة البحث عن مستشفيات بها أجهزة تنفس والأجهزة القادمة مجاناً لوزارة الصحة تقبع في مطار الخرطوم منذ شهر! حسبي الله ونعم الوكيل.

عجباً ثم عجباً لهذا الحكومة التي بلغ بها الحال من الاستهتار بحياة الناس إلى هذا الدرك الأسفل من عدم المبالاة والتفريط في حياة الناس بهذا العمل الذي ينافي الدين والإنسانية... أليس فيكم ذرة إنسانية تدفعكم لإنقاذ من يموتون يوماً بمرض كورونا؟!

ألا يعد هذا من قبيل القتل العمد الذي تمارسه الدولة؟ وهل مثل هذا العمل تفسير آخر يحمل عليه؟ فبدل أن تقوم الدولة بواجبها وإنقاذ هؤلاء المرضى من هذا المرض الفتاك تمنع عنهم هذه الأجهزة التي أصبح هؤلاء المرضى في أشد الحاجة لها. ألا تخافون أن تنالكم دعوة نبينا الكريم الرؤوف بأمته؟! فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول في بيتي هذا: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْتَقُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أُمَّتِي شَيْئاً فَفَرَّقَ بِهِمْ فَارْتُقْ بِهِ» رواه مسلم.

فلن ينعم الإنسان بوصفه إنساناً برعاية صحية في ظل هذه الأنظمة الرأسمالية المقيتة التي آخر همها الإنسان وتوفير هذه الحاجة الأساسية لأن هذا المبدأ لا يقوم على رعاية شؤون الناس بل يقوم على النفعية ولا ينعم الإنسان فيه بمشغال ذرة من اهتمام، فمن لا يملك ثمن علاجه في ظل هذا المبدأ لا يستحق العلاج أو التطبيب!

فلا يوجد مبدأ في الدنيا أولى هذه الناحية؛ ناحية التطبيب والعلاج اهتماماً كمبدأ الإسلام الذي جعل الصحة والتطبيب من الحاجات الأساسية التي يجب على الدولة الإسلامية أن توفرها لرعاياها وبالجمان، فإنهما من الواجبات على الدولة حيث إن العيادات والمستشفيات مرافق يرتفق بها المسلمون وغيرهم من رعايا الدولة الإسلامية، في الاستشفاء والتداوي، فصار الطب من المصالح والمرافق التي يجب على الدولة أن تقوم به لأنه مما يجب عليها، عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «الإمام راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيته» أخرجه البخاري عن عبد الله بن عمر. وهذا نص عام على مسؤولية الدولة عن الصحة والتطبيب لدخولهما في الرعاية الواجبة على الدولة، وهناك أدلة خاصة على الصحة والتطبيب فقد أخرج مسلم من طريق جابر قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيباً فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقاً ثُمَّ كَوَّاهُ عَلَيْهِ». وأخرج الحاكم في المستدرک عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: «مَرَضْتُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرَضاً شَدِيداً، فَدَعَا لِي عُمَرُ طَبِيباً فَحَمَانِي حَتَّى كُنْتُ أَمُصُّ النَّوَاةَ مِنْ شِدَّةِ الْحِمِيَةِ».

فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم بوصفه حاكماً بعث طبيباً إلى أبي بن كعب، وعمر رضي الله عنه الخليفة الراشد الثاني دعا بطبيب إلى أسلم ليداويه، وهما دليلان على أن الصحة والتطبيب من واجبات الدولة في الإسلام.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٦٤: "توفر الدولة جميع الخدمات الصحية مجاناً للجميع"، فإلى العمل الجاد لتطبيق أحكام الإسلام في كل مناحي الحياة تحت ظل دولته الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة ندعوكم.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الأستاذ عبد الخالق عبدون علي

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان